المجلس الاقتصادي
والاجتماعي اللبناني

في المنتدى العربي للتشغيل

حول

الحوار الاجتماعي المثلث الاطراف لتحليل الازمة وابتكار الحلول

كلمة

روجيه نسناس

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

فندق متروبوليتان

20 تشرين الاول 2009

ايها السيدات والسادة

ايها الاعزاء

كلما شاركت في ورشة دراسية أو ندوة علمية يكبر قلبي بإيمان اللبنانيين وإصرارهم على اجتراح الحلول والمعالجات، كما يكبر قلبي بالاهتمام العربي والدولي ببلدنا تأكيدا" للقناعة العامة بان استقرار لبنان وتقدمه مهم لاستقرار المنطقة وازدهارها.

واسمحوا لي أن اشكر سعادة المدير العام للمنظمة العمل الدولية السيد احمد لوقمان ،

واخص بالشكر المدير الاقليمي لمنظمة العمل الدولية السيدة ندى الناشف وفريق العمل مثمنا" على نشاطاتهم وعطاءاتهم في خدمة المجتمع .

وموضوع النقاش اليوم يطرح عدة اسئلة :

–ما هو دور الحوار الاجتماعي في فهم الازمة الاقتصادية ومواجهة تداعياتها في دول المنطقة؟
–ما هو البعد الحديث لهيكلية التركيبة الثلاثية – واين يقع المجلس الاقتصادي والاجتماعي منها؟
–هل لهما دور في اختيار الاجراءات الواقية من الازمة العالمية، وبشكل اوسع في تعافي اقتصاديات المنطقة؟

نقترح المبادرة بوضع آلية الحوار الاجتماعي ودورالتركيبة الثلاثية في ظروف الازمات، في اطارها الصحيح، وقد يُحدثنا عن ذلك السيد Toyo Fashoyin، مدير دائرة العلاقات الصناعية وعلاقات العمل، وهو الاكثر قدرة على الحديث عن الحوار الاجتماعي، كأداة اوآلية، للوصول الى مواقف موحدة لمواجهة الصعوبات، ومنها الازمة الاقتصادية الحالية؛

ثم نطلع على موقف اصحاب العمل، لا سيما في المملكة العربية السعودية، من الدكتورة لمى سليمان، التي اشتهرت في مجالات عديدة في الاعمال والدفاع عن مصالح المرأة، وتترأس عدة شركات وتناضل بالهيئات النسائية، وقد اصبحت اول امرأة تُنتخب لمجلس ادارة غرفة تجارة جدة؛

ويحدثنا الخبير الاستاذ رشيد خديم، عن دور الحوار الاجتماعي واداء التركيبة الثلاثية في العالم العربي، وبعض التجارب الخاصة بالحوار، والنجاح الذي حققه في مجال صيانة الحقوق والمساهمة في الرقي المجتمعي؛

واخيرا اسمحوا لي ان اتكلم شخصيا عن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يوسع التركيبة الثلاثية الى كافة المجتمع المدني، ويقوم بدور مستشار السلطة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية؛ وقد تؤدي طبيعة عمله الى رسم معايير عقد اجتماعي حديث، يتناول مختلف جوانب الحاجات الاجتماعية.

ايها السيدات والسادة،

في ظل الازمة الاقتصادية والاجتماعية العالمية واستطرادا" في بلدان العربية بشكل اقل ينبغي تكثيف الحوار بين شرائح المجتمع والدولة وتحصين القطاع الاقتصادي الحقيقي للحد من البطالة وتامين الرفاهية الاجتماعية .

من هنا اهمية التلاقي والحوار بين شرائح المجتمع على اسس علمية وعملية .

هذا هو دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي على غرار اكثر من 70 مجلسا" اقتصاديا واجتماعيا في العالم .

واسمحوا لي هنا ان اتكلم عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي واهدافه والية عمله

ما هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤسسة أوصت بإنشائها وثيقة الوفاق الوطني كإحدى ركائز النظام الحديث بعد أن كان مطلبا" مستمرا" منذ خمسين سنة . صدر قانونه بتاريخ 1995 وابصر النور في العام 2000

ويتحدد دور المجلس في مهمتين :

1) تأمين مشاركة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالرأي والمشورة في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
2) تنمية الحوار والتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

يضم المجلس 71 عضوا يمثلون كافة القطاعات والهيئات والنقابات وأصحاب الكفاءة والمغتربين .

ويعمل باتجاهين :

1 -إبداء الرأي والمشورة بشأن الملفات التي يحيلها رئيس مجلس الوزراء إلى المجلس

2 - إبداء الرأي بشان ملفات يراها المجلس حيوية .

ويبقى أن أشير معكم إلى أن الرأي الذي يبديه المجلس ليس ملزما" لمجلس الوزراء بل هو رأي استشاري يمثل توافق موقف المراجع الأهلية التي تتكون منها الهيئة العامة وهي إلى حد بعيد صورة صادقة لشرائح المجتمع الوطني .

وقد أسس المجلس لجان متخصصة ، تعد الدراسات ومشاريع الرأي وترفعها إلى الهيئة العامة عن طريق مكتب المجلس .

ومن اهم هذه الدراسات :

- إطار معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ،

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والتطلعات

- ودراسات عن ترويج النشاط السياحي ، مركز جذب المعلوماتية ،

- سياسات الدعم الزراعي - الترشيد والبدائل -وخصوصا" ارتباط الزراعة بالإنماء المتوازن ،

- حول واقع وآفاق التعليم العالي الخاص في لبنان .

- وقد أبدينا المشورة بشان ملف أحالته إلينا الحكومة وهو ملف ضمان الشيخوخة .

و تحول المجلس منبرا" للحوار والنقاش حول الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، فاستضاف دولة رئيس مجلس الوزراء الذي طرح على الهيئة العامة تصور الحكومة لتطوير النظام الضرائبي .

ونظم المجلس ندوات بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، ILO UNDP.شارك فيها عدد من الوزراء والنواب ، وكذلك عدد من السفراء

وممثلي المنظمات الدولية إضافة إلى ممثلي المجتمع الأهلي والخبراء والباحثين .

ايها الاعزاء،

احرص ان اشدد امامكم على قناعتين ثابتتين ومتكاملتين :

الأولى : علينا العمل على تقوية ألبنى الإنتاجية والإدارية والمالية للمؤسسات المنتجة عن طريق التقارب وحتى الدمج فيما بينها مع تشجيع المشاركات والعمل الجماعي .

الأولى : السعي لاجتذاب الاستثمارات الخارجية وتحفيز الاستثمارات الوطنية وتفعيل القطاعات الإنتاجية.

وأن اجتذاب الاستثمارات الخارجية لا يلغي تشجيع الاستثمار الداخلي وذلك بإيلاء المؤسسات الصغرى والوسطى أولوية الاهتمام . فهي تشكلالعمود الفقري للاقتصاد الوطني ، وهيتسهم بما يفوق 70 % من الناتج المحلي .

وفي إطار تقوية المؤسسات الصغرى والمتوسطة قام المجلس بأعداد دراسة ميدانية حول واقع هذه المؤسسات وتم التركيز على عنصرين أساسيين للمعالجة :

الأول : العمل على تقوية ألبنى الإنتاجية والإدارية والمالية للمؤسسات المنتجة عن طريق التقارب وحتى الدمج فيما بينها مع تشجيع المشاركات والعمل الجماعي .

الثاني : أعادة هيكلة الأعباء المالية التي تتحملها المؤسسات المنتجة من جراء الديون التي اضطرت إلى اللجؤ اليها لأعادة بناء قدراتها وتفعيل أعمالها .

وهذه الديون باتت تشكل عبئاً كبيراً على المؤسسات المنتجة خاصة وإنها تمت في بيئة مالية عالية الكلفة ونتيجة تراجع الأعمال ، بسبب الأزمة الاقتصادية الصعبة التي نعيشها منذ من أكثر من سبع سنوات

وفي هذين المجالين قدمنا اقتراحات عملية ومسودتين لمشروعي قانون يحاول الأول تشجيع الدمج والتقارب بين المؤسسات المنتجة أما الثاني فيهدف إلى معالجة ديون المؤسسات المتعثرة

والثانية : السعي لمعالجة الأوضاع الاجتماعية والمعيشية الصعبة التي تبرز في وقف نزف الهجرة والبطالة بخلق فرص العمل ، وصياغة عقد اجتماعي عصري يؤمن الطمأنينة للجميع من ضمان شيخوخة وصحة وسكن وتعليم ونقل وغيره.

خصوصاً أن ثروة لبنان هو شبابه وموارده البشرية، وأنتم تعلمون أن التعليم العام والخاص في جميع المجالات والاختصاصات يطرح في السوق اكثر من 15 ألف طالب وطالبة عمل سنويا"

و أن ترسيخ السلم الاجتماعي يستدعي منا أحياء الطبقة الوسطى، فهي تشكل عنصر توازن ومداراة .

أيها السادة

أن التحولات الإقليمية والعالمية الكبرى تدعونا إلى اتخاذ إجراءات ضرورية لزيادة قدرتنا التنافسية ويستدعي ذلك ايضا" أيلاء مجالات التقنيات المتطورة في حقل الخدمات والمعلوماتية والاتصالات الاهتمام اللازم .

أن ما يبرر كل هذا هو طموحنا بتحقيق " لبنان المركز " أي أن يكون لبنان مركزا" لعبور كل هذه الخدمات الى المنطقة

أيها السيدات والسادة

هذه الصورة عن واقع المجلس الإقتصادي والاجتماعي وتطلعاته ، أضعها بين أيديكم ، لأننا معاً شركاء في تفعيل مسيرة النهوض التي لم تعد مسؤولية الدولة وحدها أو مسؤولية المجتمع الأهلي وهدفنا ارساء عقد اجتماعي حديث يرمي إلى بناء روح التكافل و التضامن بين الدولة والمؤسسات والمجتمع كله، في النهوض بالرعاية الاجتماعية ،حتى تأتى نتائجها المرجوة شاملة الوطن كله بكل طبقاته، وبكل مناطقه، فيضمن تفعيل التنمية على أساس المعادلة التالية:

لا ازدهار اقتصادي على حساب الاستقرار الاجتماعي

ولا أمان اجتماعي على حساب النمو الاقتصادي.

وقد بادرنا مع فريق عمل من ذوي الاختصاص والخبرة إلى وضع دراسة " نهوضلبنان نحو رؤية اقتصادية واجتماعية" . أردناها مسودة حوار تتضمن مقومات رؤية اقتصادية واجتماعية تؤكد:

أولا" : أهمية مساهمة المجتمع المدى في صنع المستقبل

ثانيا : ضرورة التماسك حول رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتكاملة .

وذلك مساهمة منا في بلورة الحلول العلمية والعلمية الناجعة ولنؤكد، ان الإصلاح ينجح اكثر حين يأتي نتيجة التزام جماعي وعندما يشارك المجتمع المدني في القرارات الاقتصادية والخيارات الاجتماعية فيصبح مشروع الدولة مشروع المجتمع كله ومشروع الوطن كله